المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

13/12/2012

الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار يجيب عن مجموعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان بالمغرب

وتحدث الصبار عن مراحل التطور المهمة التي مرت منها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب منذ تسعينيات القرن الماضي، والتي قال عنها إنها «اتسمت باتخاذ العديد من التدابير السياسية والتنظيمية والقانونية والمؤسساتية». وما ميز الإصلاحات التي أطلقت، يضيف الصبار، أنها تطرقت إلى إشكاليات أساسية، تتعلق بالمساواة، والتعددية، والحقوق السياسية والمدنية، توجت بصدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وقبله تقرير الخمسينية حول التنمية، ثم «الدستور الجديد، الذي كان مرحلة مفصلية، إذ أكد في ديباجته على قيم حقوق الإنسان».

ووقف الصبار عند مساهمة المجلس في النهوض بحقوق الإنسان، من خلال إعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية، ومواصلة تتبع تنفيذ برامج هيئة الانصاف والمصالحة.

وبهذا الخصوص، أوضح أن سنة 2012 ستعرف اختتام أخر المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الداخلية عبر المجالس الإقليمية لكل من طان طان وأزيلال و الخميسات، مشيرا إلى أن المجلس يعمل حاليا على تحديد أشكال المتابعة التي يرتئيها، سواء بالنسبة للمشاريع المنجزة أو بالنسبة لالتزامات القطاعات الحكومية.

وأفاد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس يعتبر عضوا فاعلا في لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية، والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية، مشيرا إلى أن هناك شبكة جديدة قيد التكوين حاليا، تتعلق بالشبكة العربية الإيبيرية اللاتينية.

وتوقف الصبار عند أهداف إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، والتقريرين الأخيرين للمجلس، المتعلقين بالمستشفيات العمومية للأمراض العقلية ووضعية السجون والسجناء بالمغرب، ومواضيع أخرى في هذا الحوار.

●● بداية، ما هو تقييمكم لوضعية حقوق الإنسان بالمغرب؟

■■ مرت وضعية حقوق الإنسان في المغرب بمراحل تطور مهمة وتدريجية، انطلقت منذ تسعينيات القرن الماضي، واتسمت باتخاذ العديد من التدابير السياسية والتنظيمية والقانونية والمؤسساتية، إذ جرى خلق شروط انفراج سياسي، وإصدار العفو الذي شمل المعتقلين والمغتربين، كما حصل تعديل الكثير من القوانين، وإلغاء بعض النصوص والمقتضيات، وإصدار قوانين جديدة في إطار جهود ملاءمة التشريعات الوطنية مع التزامات بلادنا الدولية، علاوة على إحداث مؤسسات، مثل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وديوان المظالم، والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بالإضافة إلى إطلاق مسلسل العدالة الانتقالية، وإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وقبلها هيئة التحكيم المستقلة !!

وما ميز الإصلاحات التي أطلقت، أنها تطرقت إلى إشكاليات أساسية، هي المساواة، والتعددية، والحقوق السياسية والمدنية. ووقع تتويجها بصدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة، وقبله تقرير الخمسينية حول التنمية. ثم كان الدستور الجديد مرحلة مفصلية، إذ أكد في ديباجته على قيم حقوق الإنسان: الحرية، والكرامة، والمساواة، والتسامح، والالتزام بما تقتضيه المواثيق الدولية من مبادئ وحقوق وواجبات، إذ تؤكد الوثيقة الدستورية تشبث بلادنا بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، وبحماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والنهوض بهما، والإسهام في تطويرهما، مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق وعدم قابليتها للتجزيء، وحظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بتخصيص ثلاثين فصلا من الدستور للحقوق الأساسية، إلى جانب فصول أخرى تتطرق لاستقلال القضاء والحكامة الجيدة.

كما أن إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان يأتي في سياق مطبوع بتسارع وتيرة مسلسل الإصلاحات السياسية في بلادنا، جسدته الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومؤسسة الوسيط، وإصلاح القانون الأساسي لمجلس المنافسة الاقتصادية، وللهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة، وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وآفاق واعدة وممهدة للعديد من الأوراش، التي يتطلبها إعمال الدستور وتنزيل مقتضياته في مختلف المجالات ذات الصلة.

●● انطلاقا من الدستور الجديد الذي يكرس مبدأ حقوق الإنسان، ما هي رهانات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب؟

■■ إن من بين اختصاصات المجلس، حسب مقتضيات الظهير المحدث له، باعتباره مؤسسة وطنية مستقلة، حريصة على حماية المواطنين وملاءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، المساهمة في تنشيط الحوار العمومي التعددي حول ثقافة حقوق الإنسان، ومن هذا المنطلق، تتعدد أشكال مساهمة مجلسنا في إعمال مقتضيات الدستور ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية التشاركية، إذ لا يمكن أن يبقى بمعزل عن الحوار الوطني حول قضية الحريات والحقوق الأساسية، والمسلسل التشريعي، الذي تجري مباشرته في هذا المجال، لذا يلعب المجلس دورا مزدوجا: دورا تنشيطيا للحوار العمومي، ووظيفة التعبئة، وضمان انخراط كافة الفاعلين المعنيين، وفي هذا السياق، سطر المجلس هدف تنظيم سلسلة من الندوات واللقاءات الموضوعاتية، بمشاركة الخبراء

الوطنيين والدوليين والفاعلين في المجتمع المدني وفي الأحزاب السياسية.

ونظم المجلس، أو ساهم في تنظيم لقاءات وندوات وأيام دراسية، خصصت لمختلف المقتضيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، مثل هيئة المناصفة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمجلس الأعلى للأسرة والطفولة، والحق في الحصول على المعلومة، والمحكمة الدستورية. وتوجت هذه المبادرات بإعداد مشاريع مذكرات وآراء استشارية حول المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وهيئة المناصفة ومحاربة كافة أشكال التمييز.

●● هل حدث تغيير في آليات اشتغال المجلس بعد دستور فاتح يوليوز 2011، و ماهي هذه الآليات؟

■■ من المعلوم أن النص المحدث للمجلس يعود إلى شهر مارس 2011، أي شهورا معدودة قبل الاستفتاء على الدستور الجديد، وأخذ النص بعين الاعتبار تقييم تجربة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وممارساته على أرض الواقع، والتلاؤم مع مبادئ باريس الناظمة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. والعديد من الاختصاصات الجديدة للمجلس، لقيت دعما قويا وسندا، اعتبارا للمقتضيات الجديدة التي جاء بها دستور فاتح يوليوز 2011، الذي أكد على الالتزام بكونية حقوق الإنسان، وعلى الحرية والحقوق الأساسية التي يضمنها الدستور، وعلى الآليات الدستورية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي نص الفصل 161 من الدستور على أنه مؤسسة وطنية تعددية ومستقلة، تتولى النظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وبضمان ممارستها الكاملة و النهوض بها، وبصيانة كرامة و حقوق وحريات المواطنات و المواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال.

وتندرج هذه المقتضيات ضمن ما سماه الدستور مؤسسات وهيئات حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة، ومن ضمنها أيضا مؤسسة الوسيط، ومجلس المنافسة، والهيأة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهي هيئات لنا معها تعاون مستمر وتنسيق في العديد من القضايا، ومن هذا المنطلق بادرنا، بشراكة مع هذه المؤسسات الدستورية، إلى تقديم مقترحات بخصوص النظام الداخلي لمجلس النواب، بغرض توسيع مجال علاقاتنا مع ممثلي الأمة.

كما برزت أهمية دور المجلس على مستوى الجانب المتعلق بالتفاعل مع أجهزة المعاهدات والإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ما من شأنه المساهمة في تطوير تعاون بلادنا مع النظام العالمي لحماية حقوق الإنسان. ومن المؤكد أن النص التنظيمي المرتقب للمجلس، تفعيلا لمقتضيات الدستور، سيجد السند القوي في هذا الدستور، للمزيد من تدعيم اختصاصات المجلس، وتقوية سلطاته في مجال حماية حقوق الأفراد والجماعات، والنهوض بها على المستويين الوطني والجهوي والمحلي.

وعلى العموم، فإن المجلس سيعمل في هذا السياق المؤسساتي والدستوري، ارتكازا على فلسفة تروم المساهمة بما يمكن من الدينامية، لضمان أن تكون المكاسب التي جاءت في الدستور محط تنفيذ فعلي. وبنفس الحرص، سنعمل على المساهمة في إعمال خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، واعتبار المجتمع المدني شريكا دائما، شريكا متساويا، وكذا التعاون مع مختلف الفاعلين المعنيين بالحكامة

الجيدة، ومجموع الفاعلين العموميين، إضافة إلى السهر على تقوية انسجام السياسات في مجال حقوق الإنسان، ومحاولا، قدر الإمكان، أن يشكل عمله قيمة مضافة إلى عمل الفاعلين الآخرين، وتفادي تكرار الأنشطة المنجزة، وتفضيل الشراكة كطريقة تدخل ذات أولوية.

●● هل يواجه المجلس إكراهات أو صعوبات معينة في تنفيذ برامج عمله؟

■■ كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن السياق الوطني الجديد يضع على عاتق المجلس مهام ومسؤوليات في مجال حماية حقوق الأفراد والجماعات، في حرص تام على المرجعيات الوطنية والكونية في المجال، علاوة على رصد ومراقبة وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والجهوي. أما على المستوى الداخلي، فنحن مدعوون إلى المزيد من الحرص على ضمان أكبر قدر من التنسيق والانسجام والتكامل بشأن التفكير والعمل بخصوص تدخلنا على المستوى الوطني و اللجان الجهوية. وشكلت لحظة اللقاء الوطني لعضوات وأعضاء المجلس ولجانه الجهوية، المنعقد في ماي الماضي بمدينة مراكش، خطوة أولية في هذا الاتجاه، ونحرص على توسيعها وتطويرها. ومن التحديات المطروحة علينا، أيضا، تقوية قدرات مواردنا البشرية، ومواجهة التطلعات والانتظارات على المستويين الوطني والجهوي من لدن مجموع المواطنين.

●● إلى أي مدى نجح المجلس في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟ وما الذي أنجز في هذا الصدد، والذي لم ينجز حتى الآن؟

■■ لابد، بداية، من تصحيح معطى بهذا الخصوص، فالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ورثنا عنه هذا الملف، وقع تكليفه بتتبع تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وليس تنفيذها، كما ورد في السؤال. وعمل المجلس على متابعة تسوية مئات الملفات المتعلقة بالتعويض المالي، والتغطية الصحية، والإدماج الاجتماعي. واقتضت إشكالية الإدماج الاجتماعي إيلاء هذا الملف الأولوية المطلقة، خصوصا من حيث تدعيم الوسائل الموضوعة رهن إشارة البنية الإدارية المختصة بالمجلس، والتحرك الحثيث تجاه السلطات العمومية، بتنسيق مع رئاسة الحكومة والقطاعات الحكومية المعنية، في أفق إغلاق هذا الملف في متم سنة 2012.

وعلى العموم، وصلنا في مجال جبر الضرر الفردي إلى تنفيذ نحو 95 إلى 98 في المائة من مقتضياته. ويغطي برنامج جبر الضرر الجماعي 13 إقليما، ويعبئ مئات الشركاء الجمعويين. وأكد الافتحاص الداخلي والخارجي بخصوص نجاعة الأنشطة المنجزة، ونوعية الشراكات المعقودة لتفعيلها (خصوصا مع مؤسسة صندوق الإيداع والتدبير)، مع الإشارة إلى الإشكالية التي تطرحها مسألة استدامة المشاريع، وضمان استمراريتها مع انتهاء التمويل الأوروبي لها. وستعرف سنة 2012 اختتام آخر المشاريع الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي ووزارة الداخلية عبر المجالس الإقليمية لكل من طان طان وأزيلال و الخميسات.

ويعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا على تحديد أشكال المتابعة التي يرتئيها، سواء بالنسبة للمشاريع المنجزة أو بالنسبة لالتزامات القطاعات الحكومية، كما يواصل المجلس، في إطار الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، لعب دوره المحوري في إعمال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة عبر:

- مرافقة وضع سياسة حديثة للأرشيف بالمغرب، من خلال دعم مؤسسة أرشيف المغرب (التجهيز، الدعم المؤسساتي والتكوين...).
- مواصلة دعمه للجانب الأكاديمي في هذا البرنامج (ماجستير التاريخ الراهن، إحداث المركز المغربي للتاريخ، الإصدارات وأنشطة المركز...).
- مواصلة مجهوداته بخصوص المتاحف، وتسريع وتيرة المجهود الفكري بخصوص خلق متحف وطني للتاريخ.

ومعلوم أن الدستور تضمن عدة توصيات لهيئة الإنصاف والمصالحة في ما يتعلق بالإصلاحات المؤسساتية والقانونية والدستورية.

●● أحدثت لجن جهوية لحقوق الإنسان، ماهي القيمة المضافة لهذه اللجن في عمل المجلس؟

■■ يشكل إحداث اللجن الجهوية لحقوق الإنسان أحد أهم مستجدات النص القانوني المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان (مارس 2011) وإحدى قيماته المضافة. وتعتبر التجربة المغربية في هذا المجال الثانية من نوعها في العالم بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بعد التجربة المكسيكية في إحداث آليات جهوية في ظل المؤسسة الوطنية.

وطبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الأولى من ظهير إحداثه، تساعد المجلس في ممارسة اختصاصاته لجان جهوية لحقوق الإنسان، تحدث في كل جهة من جهات المملكة.

إن الغاية من إحداث اللجان الجهوية لحقوق الإنسان تتمثل، أساسا، في تفعيل سياسة القرب من المواطنين، ومباشرة قضاياهم ذات الصلة بحقوق الإنسان والديمقراطية. كما أنها تساهم في انخراط الفاعلين المحليين في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز بناء دولة الحق والقانون.

ومن مهامها أيضا تنسيق الاستراتيجيات المحلية والجهوية، وتنفيذ برامج المجلس ومشاريعه المتعلقة بمجال حقوق الإنسان، بتعاون مع الجمعيات العاملة في هذا الميدان، وكافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة، وتتبع تطور حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي. وساهم أعضاء اللجان الجهوية في الزيارات التي قام بها أعضاء المجلس إلى المؤسسات السجنية والاستشفائية الخاصة بالأمراض النفسية والعقلية، التي أعد على إثرها تقريران موضوعاتيان.

وعلى العموم، قامت مختلف اللجن الجهوية بمبادرات في مجال الحماية، بالشروع في تلقي الشكايات ومعالجتها طبقا للاختصاصات الموكولة لهذه اللجن في القانون الداخلي للمجلس، من حيث الاستماع إلى المشتكين وتوجيههم. كما ساهم بعض أعضاء اللجن في مختلف الأنشطة التي نظمها المجلس (ندوات ولقاءات علمية وأيام دراسية وتظاهرات للتوعية والتحسيس ...). وقامت اللجن بمتابعة تنفيذ توصيات الإدماج الاجتماعي للضحايا وذوي حقوقهم على المستوى المحلي، سواء بالنسبة لجبر الضرر الفردي أو الجماعي، أو التغطية الصحية وإعادة الإدماج، علاوة على التدخلات الاستباقية، أو التحري في بعض حالات وادعاءات حصول خروقات لحقوق الإنسان، لاسيما في ظل بعض الأحداث الاجتماعية التي عرفتها بعض المناطق عبر التراب الوطني، وكذا تتبع بعض المحاكمات، في إطار اختصاصات المجلس في مجال مراقبة شروط المحاكمات العادلة.

أما برنامج عمل اللجان الجهوية، فقد جرى إعداده بمقاربة تشاركية من لدن مختلف مكونات هذه اللجان، وتمحور حول مختلف مجالات حقوق الإنسان في شموليتها وعدم قابليتها للتجزيء، علما أن بعض اللجن الجهوية اختارت تناول بعض القضايا الموضوعاتية، وإعطاءها مكانة خاصة ضمن برنامج عملها.

●● انتخب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، في شخص رئيسه، رئيسا للجمعية الفرنكفونية لحقوق الإنسان. ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعية إلى جانب المجلس لتعزيز حقوق الإنسان بالمغرب؟

■■ للمجلس علاقات خارجية متنوعة، وحضور في العديد من شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويعتبر المجلس عضوا فاعلا في لجنة التنسيق الدولية بين المؤسسات الوطنية والشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والجمعية الفرنكوفونية للمؤسسات الوطنية. كما أن هناك شبكة جديدة قيد التكوين حاليا، هي الشبكة العربية الإيبيرية اللاتينية.

ومن هذا المنطلق، يحرص المجلس على تطوير علاقاته مع الشبكات التي وقعت الإشارة إليها سابقا، وتنمية اتصالاته وشراكاته مع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ومتابعة علاقات التبادل مع الهيئات الديبلوماسية المعتمدة بالمغرب، وتنمية علاقات التعاون مع المنظمات بين الحكومية الدولية والجهوية المعنية بشكل أو بآخر بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية (منظمة التعاون والأمن الأوروبيين، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط والمعهد العربي لحقوق الإنسان...)، إلى جانب تمكين التمثيليات الديبلوماسية المغربية بالخارج من المعلومات والدراسات التحليلية والتقارير، وتطوير علاقات التعاون مع

الوكالات المتخصصة، وأجهزة الأمم المتحدة العاملة ببلدنا، والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال والمهتمة باوضاع حقوق الإنسان بالمغرب.

ويشكل تطوير العلاقات مع أجهزة الأمم المتحدة بالمغرب وعلى المستوى الدولي تحديا آخر، خصوصا العلاقة مع أجهزة المعاهدات والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، إذ أن العلاقة مع هذه الأخيرة يجب أن تحظى بعناية خاصة، نظرا لتدهور حالة التعاون في الآونة الأخيرة معها، علما أن هذه العلاقة امتدت على مدى 15 سنة الماضية.

وفي مطلع شهر أكتوبر الماضي، احتضنت بلادنا المؤتمر الرابع للجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بمدينة الدارالبيضاء، بمشاركة ممثلي عشرين دولة من الفضاء الفرانكوفوني. وكان موضوع اللقاء يتمحور حول حقوق الإنسان في أماكن الحرمان من الحرية، وتناولت المباحثات والنقاشات الدور الذي يمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعبه في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في أماكن الحرمان من الحرية، وكذا الوقوف عند المبادرات والأعمال التي قامت بها في هذا المجال، والتفكير في الأنشطة المقبلة في مجال حماية حقوق الأشخاص المحرومين من الحرية. وكان اللقاء فرصة لتبادل التجارب والمعارف حول هذا الموضوع، الذي يكتسي إهمية بالغة بالنسبة للمجلس، من منطلق اختصاصاته ومجال تدخله، ويشكل إحدى انشغالاته الرئيسية.

وعلى هامش أشغال المؤتمر، عقدت الجمعية جمعها العام، الذي توج باعتماد الخطوط الكبرى لخطة عملها للسنتين المقبلتين. وحصل بالفعل، كما أشرت إلى ذلك في سؤالك، انتخاب رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان رئيسا للجمعية الفرانكفونية للجان الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما انتخبت، خلال هذا الجمع، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الموريتانية، ممثلة في رئيسها بامريام بابا كويتا، نائبا للرئيس.

وتمتد ولاية الرئيس ونائبه لمدة سنتين قابلة للتجديد. وهذه المهمة دليل على المكانة التي تحتلها مؤسستنا في الفضاء الفرنكوفوني، ودورها في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وبدور اللجان الوطنية لحقوق الإنسان، وتشجيع إحداث مؤسسات وطنية جديدة، وتطوير التعاون والتبادل بين المؤسسات المكونة للجمعية، وتكوين أعضائها وأطقمها الإدارية، بالإضافة إلى المساهمة في إعمال المساطر والآليات التي تنص عليها المقتضيات ذات الصلة بهذا التجمع الحقوقي، من أجل التتبع والتقييم الدائمين للممارسات في مجال الديمقراطية والحقوق والحريات في الفضاء الفرانكفوني.

●● أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أخيرا، وفي سابقة من نوعها، تقريرا حول وضعية المستشفيات العقلية العمومية، تلاه التقرير الموضوعاتي حول السجون، هل لكم أن تحدثونا عن التقريرين؟

■■ بداية، تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير هو نتيجة إعمال احد اختصاصات المجلس المنصوص عليها في المادة 11 من ظهير إحداثه، إذ يتولى المجلس زيارة العديد من الأماكن، ومن بينها المؤسسات السجنية، والاستشفائية للأمراض العقلية والنفسية، وإعداد تقارير عن هذه الزيارات، تتضمن ملاحظاته وتوصياته، الرامية إلى تحسين أوضاع نزلاء هذه المؤسسات.

وانجزت هذه الزيارات في احسن الظروف، بفضل تعاون مختلف المصالح العمومية المعنية. وابرز تقرير المجلس حول المؤسسات الاستشفائية العلاقة الوثيقة بين الصحة العقلية والنفسية وحقوق الإنسان، في ضوء المعايير الدولية والمقتضيات القانونية الوطنية ذات الصلة.

كما شكل نشر التقرير ممارسة نموذجية، يجدر تعميمها ومنهجتها، كما أن المنهجية المعتمدة، لاسيما إشراك أعضاء المجلس الوطني واللجان الجهوية في بعثات

الوطني واللجان الجهوية في بعثات التقصي التي قامت بالزيارات إلى المؤسسات المعنية، إضافة إلى المرصد المغربي للسجون في بعض الزيارات، تشكل ممارسة فضلى يجب تقييمها، في أفق تعميمها على المهام المقبلة للمجلس. وسيحرص المجلس على متابعة إعمال توصياته المقدمة بهذا الصدد، لأنه من غير المجدي إعداد التقارير وعشرات التوصيات لنقف، بعد بضع سنوات، على انها لم تنفذ.

إن المواطنين يطالبون، عن حق، بالتمتع

الفعلي بالحقوق، وليس فقط تضمينها في النصوص والإعلانات والتقارير، وتقع على المجلس مسؤولية الإلحاح على إعمالها وترجمتها على أرض الواقع.

أما تقرير المجلس عن المؤسسات السجنية فياتي، من جهة، في إطار الصلاحيات الجديدة المخولة له، والمتمثلة أساسا في زيارة أماكن الاحتجاز، إذ يعد المجلس الوطني لحقوق الإنسان المحدث بمقتضى ظهير فاتح مارس 2011 من بين أهم هذه الآليات، التي جاءت لتعزز مجال مراقبة أوضاع السجون وحماية حقوق السجناء، ومن جهة ثانية، في إطار متابعة ومراقبة الأوضاع داخل هذه المؤسسات، للوقوف على مدى احترام حقوق هذه الفئة، وطبيعة الانتهاكات التي قد تطالها، مع إبداء ملاحظات وتقديم توصيات، بهدف المساهمة في تحسين أوضاع السجون، وضمان حماية حقوق السجناء.

والتقرير هو تتويج لما عاينه فريق العمل الزائر على أرض الواقع، من خلال الزيارات الميدانية والإفادات المتواترة والمتطابقة التي أدلى بها بعض السجناء أثناء مقابلتهم، والاستماع إليهم بشكل جماعي أو فردي. كما يستند إلى الإفادات التي قدمها المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج أثناء اللقاء الذي تم بينه وبين أعضاء مجموعة العمل المكلفة برصد الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان، وكذلك تلك التي أفاد بها المسؤولون الجهويون والمحليون للمؤسسات السجنية التي جرت زيارتها، وما توصل به المجلس من المندوبية العامة، من إحصائيات ومعطيات حول واقع السجون بالمغرب وملاحظات أبداها، مشكورا، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

وقد اعتمد الفريق الزائر لمختلف المؤسسات مقاربة تتوخى تقييم أوضاع السجون والسجناء انطلاقا من خلاصات التقارير السابقة، الصادرة من لدن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والوقوف على أهم الخطوات والإجراءات التشريعية والإدارية والتنظيمية والتدبيرية المتخذة أثناء المدة الفاصلة بين التقريرين في علاقتها بالوضعية داخل السجون والحد من انتهاكات حقوق السجناء، والوقوف بشكل موضوعي ومحايد على الانتهاكات التي قد تمس حقوق السجناء وتحديد الأسباب المباشرة وغير المباشرة لوقوع هذه الانتهاكات، وتقديم مقترحات وتوصيات بخصوص اتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقائية استباقية، وتدابير عملية لمعالجة الإشكالات التي تمت معاينتها والتصدي للانتهاكات التي تم الوقوف عليها.

وقد تم اعتماد الإطار المعياري الدولي للسجون ومعاملة السجناء المتصل بالنصوص والآليات الدولية، وكذا الإطار المعياري الوطني، خاصة الدستور والمنظومة الجنائية والمراسيم والقرارات المنظمة للمؤسسات السجنية.

●● بخصوص الجالية المغربية المقيمة بالخارج، جاء الدستور بمجموعة من المكاسب لفائدة هذه الفئة، ما هي أهم الخطوات التي قام بها المجلس لتنزيل مقتضيات الدستور الخاصة بهذه الفئة في الجانب المتعلق بحقوق الإنسان؟

■■ الظهير المحدث للمجلس منح إمكانية اتخاذ المجلس تدابير حمائية للمهاجرين المغاربة، في مجال تمتعهم بحقوقهم الأساسية وضمنها حقوق المهاجرين.

ونحن نتعاون في هذا الصدد بشكل وثيق مع مؤسسات وهيئات الحقوق والحريات والحكامة الجيدة، المنصوص عليها في الفصل 160 من الدستور، ومن ضمنها مجلس الجالية المغربية بالخارج، كما نتعامل مع الموضوع من منطلق اختصاصات المجلس ومجالات تدخله، وكذا الآليات الدولية ذات الصلة في علاقاتها بالموضوع من زاوية حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية.

ولا بد من الإشارة إلى أن المجلس يقوم، في إطار ممارسته لمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة الاختصاصات

حقوق الإنسان، مع مراعاة الاختصاصات المخولة للسلطات العمومية المختصة، بزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية، ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، وكذا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية.

● حاورته/ عزيزة الغرفاوي

تجربتا المغرب والأرجنتين في مجال النهوض بحقوق الإنسان في صلب لقاء بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومسؤول برلماني ارجنتيني

شكل تبادل التجارب المتعلقة بالنهوض بمجال حقوق الإنسان صلب اللقاء الذي جمع أول أمس بالرباط بين ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأرجنتيني غليرمو رامون كارمونا.

وقال كارمونا في تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء إنه قدم للجانب المغربي تجربة بلاده في النهوض بحقوق الإنسان، واصفا أوراش الإصلاح التي يقوم بها المغرب في مجال حقوق الإنسان ب «الباهرة».

وأبرز أن المسلسل الذي قامت به الأرجنتين في هذا المجال تم على أساس تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال «سياسة الذاكرة والعدالة» والتي تجسدت على الخصوص عبر إطلاق تحقيقات تهم انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال فترة الديكتاتورية العسكرية في الأرجنتين (1976-1983).

وأشاد البرلماني الأرجنتيني بالمبادرات التي يقوم بها المغرب في هذا المجال.

من جهتها، أكدت زينب عدلاوي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن جلسة العمل التي عقدت مع كارمونا كانت «مثمرة وشكلت فرصة لتبادل الخبرات بين البلدين في تعزيز دولة القانون ووضع قواعد ومعايير تتعلق حقوق الإنسان».

وأضافت أن النقاشات تركزت أيضا على العلاقة التي تربطها سكرتارية حقوق الإنسان الأرجنتينية مع البرلمان الأرجنتيني فيما يتعلق ب»تأهيل القوانين بالنظر إلى المعايير الدولية بهدف إدماج مكونات حقوق الإنسان».

وقالت العلوي إن الطرفين اتفقا على أن «المسلسل الديمقراطي يتطلب شرطا أساسيا، وهو المصالحة مع الماضي»، وهي المصالحة التي قام بها البلدان والتي تعتبر مرجعا بالنسبة للعديد من البلدان.

"الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب" موضوع مائدة مستديرة بالرباط

12.12.2012

الرباط/ 12 ديسمبر 2012 / ومع/ نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بمعية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، اليوم الأربعاء بالرباط، مائدة مستديرة حول " الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب".

وشكل هذا اللقاء ، الذي حضره خبراء وفاعلون حقوقيون مغاربة وأجانب وممثلون عن المجتمع المدني، فرصة للحوار بين مختلف الأطراف المعنية حول تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال التعريف بتلك الآليات والوقوف عند المكتسبات التي حققها المغرب في ما يخص الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان ، واستحضار التحديات الرئيسية التي تواجه مسار تفعيل التوصيات الصادرة عنها.

وأبرز إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في كلمة افتتاحية ، أهمية هذا اللقاء اعتبارا للدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنسيق الأنشطة الداعمة لتكريس ثقافة حقوق الإنسان.

وتطرق ،في هذا الصدد إلى، دور الشبكات الجهوية والإقليمية والتعاون الثنائي في مجال إرساء حقوق الإنسان، مشيرا إلى تطور أدوات ومساطر احترام حقوق الإنسان في سياق الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ومن جهته، قدم المحجوب الهيبة ، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان عرضا حول موضوع " تفاعل المملكة المغربية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان : تشخيص ، تحديات وآفاق" تطرق فيه إلى الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب من خلال "الآليات الأممية لمراقبة احترام حقوق الإنسان" و" الالتزامات الدولية للمغرب طبقا للآليات الأممية لحقوق الإنسان".

وأكد أن المغرب ، وعيا منه بأهمية كونية حقوق الإنسان ، ملتزم بتطوير التعاون المستمر مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والانفتاح على الحوار الجدي والتفاعل البناء مع مختلف آليات هذه المنظومة مضيفا أن ذلك التعاون يتجلى من خلال التنسيق الاستراتيجي الدائم للمغرب مع مختلف هذه الهيئات والآليات الأممية، سواء تعلق الأمر بمجلس حقوق الإنسان، أو هيئات المعاهدات، أو المساطر الخاصة، أو مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وقال إن " الانخراط الفعلي المتواصل للمغرب في المنظومة الأممية لحقوق الإنسان والتزاماته الدولية التي لا رجعة فيها، تشكل كلها محددات داعمة للأوراش الإصلاحية المفتوحة من طرف المملكة في المجالات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية".

وبدورهما، قدما عبد الحميد الجمري رئيس لجنة حقوق العمال المهاجرين ونذير المومني أستاذ جامعي ، نائب رئيس جمعية عدالة ، على التوالي عرضين حول موضوعي " تعزيز نظام هيئات المعاهدات" و " ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

واستعرض المومني ،بهذه المناسبة، المنهجية التي اعتمدها من خلال التركيز على الاتفاقيات المصادق عليها من قبل المغرب دون الأخذ بعين الاعتبار التحفظات والبيانات التفسيرية التي قدمتها المملكة بشأن فصول بعض الاتفاقيات المتعلقة أساسا بحقوق الإنسان.

يذكر أن هذا اللقاء ، الذي يتزامن مع الاحتفال يوم عاشر دجنبر من كل سنة باليوم العالمي لحقوق الإنسان، يروم على الخصوص تحديد التحديات التي تواجه مسلسل متابعة تنفيذ التوصيات المرتبطة بالآليات الأممية لحقوق الإنسان وتقييم مختلف الفرص التي تتيحها المكتسبات والإنجازات المحققة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان لتقوية آليات التنسيق ما بين المؤسسات لتطبيق تلك التوصيات.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

Table ronde à Rabat sur les mécanismes onusiens des droits de l'Homme et les engagements internationaux du Maroc

Rabat, 12 déc. 2012 (MAP) - "Les mécanismes onusiens des droits de l'Homme et les engagements internationaux du Maroc" est le thème d'une table ronde organisée mercredi à Rabat à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Initiée en coordination avec la délégation interministérielle aux droits de l'Homme et en présence d'experts, de militants des droits de l'Homme marocains et étrangers et de représentants de la société civile, cette rencontre a été l'occasion pour les différentes parties concernées de débattre de l'interactivité du Royaume avec les mécanismes onusiens en la matière.

Les acquis engrangés par le Maroc relatifs au respect de ses engagements internationaux dans le domaine des droits de l'Homme et les défis majeurs qui se posent à la mise en Âœuvre des recommandations issues de ces mécanismes figurent également parmi les sujets examinés lors de cette table ronde.

Dans une allocution à l'ouverture de cette rencontre, le président du CNDH, Driss El Yazami, a souligné l'importance de cet événement eu égard au rôle que jouent actuellement les institutions nationales des droits de l'Homme dans la coordination des activités en faveur de la consécration de la culture des droits de l'Homme.

Dans ce cadre, il a mis en exergue le rôle des réseaux régionaux et provinciaux et la coopération bilatérale dans le domaine du renforcement des droits de l'Homme, soulignant l'évolution des outils et mécanismes permettant de veiller au respect des droits de l'Homme dans le cadre des conventions internationales.

Pour sa part, le délégué interministériel aux droits de l'Homme, Mahjoub El Hiba, a évoqué, lors d'un exposé sur "l'interactivité du Maroc avec les mécanismes onusiens des droits de l'Homme : état des lieux, défis et perspectives", les mécanismes onusiens de contrôle du respect des droits de l'Homme et les engagements internationaux du Maroc en la matière.

Conscient de l'importance de l'universalité des droits de l'Homme, le Maroc s'engage à la promotion de la coopération continue avec le système onusien dans ce domaine, et à l'interaction constructive avec les différents mécanismes de ce système, a-t-il indiqué.

Il a ajouté que cette coopération s'est traduite par la coordination continue du Maroc avec les instances et mécanismes onusiens.

"L'adhésion effective et continue du Maroc au sein du système onusien des droits de l'Homme et ses engagements internationaux irréversibles constituent des paramètres soutenant les chantiers de réformes initiés au Maroc dans les domaines constitutionnel, législatif et institutionnel", a-t-il souligné.

الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب

12/12/2012

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يوم الأربعاء 12 دجنبر 2012، على الساعة الثالثة بعد الزوال، وبمناسبة الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان، مائدة مستديرة حول موضوع "الآليات الأممية لحقوق الإنسان والالتزامات الدولية للمغرب"، وذلك بمقر المجلس.

ويعد هذا اللقاء الذي ينتظر ان يشارك فيه عدد من المسؤولين بالقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وبرلمانيين، وممثلين عن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، وأساتذة جامعيين وخبراء في مجال حقوق الإنسان. فرصة كبيرة للحوار بين مختلف الأطراف المعنية حول تفاعل المغرب مع الآليات الأممية لحقوق الإنسان، من خلال التعريف بهذه الآليات والوقوف عند المكتسبات التي حققها المغرب فيما يخص الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان واستحضار التحديات الرئيسية التي تواجه مسار تفعيل التوصيات الصادرة عنها.

ويشتمل برنامج هذا اللقاء، الذي سيفتتح بمداخلة للسيد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تقديم عرض حول "تفاعل المملكة المغربية مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: تشخيص، تحديات وآفاق"، يقدمه السيد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، وعرض حول "تعزيز نظام هيئات المعاهدات" الذي سيقدمه السيد عبد الحميد الجمري، رئيس لجنة حقوق العمال المهاجرين، بالإضافة إلى عرض حول "ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان" الذي قدمه السيد نذير المومني، أستاذ بجامعة محمد الخامس السويسي، نائب رئيسة جمعية عدالة.

يذكر أنه إعمالا لتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 423 (د-5) بتاريخ 4 دجنبر 1950، يحتفل العالم يوم العاشر من دجنبر من كل سنة باليوم العالمي لحقوق الإنسان، وذلك تخليدا لذكرى اعتماد هذا الإعلان الذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ 10 دجنبر 1948.

المشاركون في مائدة مستديرة بكلميم يدعون الى تفعيل أدوار أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان في المؤسسات التعليمية

كلميم /12 دجنبر 2012/ ومع/ دعا المشاركون في مائدة مستديرة نظمت اليوم الاربعاء بكلميم إلى تفعيل أدوار أندية التربية على المواطنة وحقوق الانسان في المؤسسات التعليمية وتمكينها من الوسائل الضرورية للاضطلاع بمهامها في ترسيخ هذه الحقوق سلوكا وممارسة.

وطالبوا في هذه المائدة التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان – كلميم، في إطار الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الانسان، بمأسسة العمل داخل هذه الاندية وإعداد استراتيجية عمل كفيلة بتقوية القدرات المعرفية للتلاميذ في مجال حقوق الانسان وترسيخ قيمها لديهم وذلك بتنسيق مع اللجنة الجهوية لحقوق الانسان.

كما دعوا إلى دعم هذه الاندية بأطر مؤهلة قادرة على المساهمة في عملية التنشيط التربوي الهادفة إلى ترسيخ ثقافة التربية على حقوق الانسان وقيم المواطنة وإكساب المتعلمين مواقف إيجابية في التواصل واحترام الآخر.

وأكدوا بهذه المناسبة على ضرورة الانفتاح على الاسرة وجمعيات المجتمع المدني ومختلف الفاعلين في مجال حقوق الانسان وعلى باقي الاندية التربوية بالمؤسسات التعليمية لنشر قيم الانسان والتربية وترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات وتكريسها كسلوك وممارسة يومية.

وأبرزت منسقة لجنة اثراء الفكر والحوار حول الديمقراطية وحقوق الانسان السيدة سلم تيروز في الكلمة الافتتاحية لهذا اللقاء الذي حضره مدراء المؤسسات التربوية الاعدادية والثانوية بكلميم أن التربية على حقوق الانسان تشكل احدى المجالات الاساسية المكونة للحياة المدرسية التي تهدف الى ترسيخ قيم هويتنا الحضارية ومبادئنا الاخلاقية والثقافية في انسجام تام مع القيم الكونية للحوار والتسامح وقبول الاختلاف .

وأوضحت ان التربية على هذه الحقوق لا يقصد بها فقد تلقين المتعلمين معارف وتصورات بل يتعدى ذلك الى تأسيس القيم التي تتوجه وتنعكس على سلوك ومواقف التلاميذ بشكل عام داخل المجتمع ككل.

وأشارت السيدة تيروز في هذا السياق الى التحدي الكبير الذي ينتظر المؤسسات التعليمية بكافة هياكلها وتنظيماتها من مجالس وأندية من اجل إشاعة ثقافة حقوق الانسان وترسيخ مبادئها الاساسية لدى التلاميذ لتتجسد في تصوراتهم ومواقفهم وسلوكهم بشكل عام.

التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان يمكن أن تستفيد منها البلدان المغاربية التي تعرف انتقالا ديمقراطيا (إدريس اليزمي)

الرباط 13 دجنبر 2012 /ومع/ قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، أمس الأربعاء بالرباط، إن تجربة المغرب في مجال تكريس حقوق الإنسان، والتعويض عن الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان وتعزيز المساواة بين الجنسين، يمكن أن تستلهمها بلدان المغرب العربي في سعيها لإيجاد نماذج خاصة بها في مواجهة الانتقال الديمقراطي الذي تمر منه حاليا.

وقال السيد اليزمي، خلال افتتاح أشغال مؤتمر إقليمي حول "الحكامة الديمقراطية من خلال التعاون الإقليمي"، نظمته الوكالة الألمانية للتعاون والتنمية، إن قضية حقوق الإنسان تحتل مكانا هاما في الإصلاحات الدستورية التي قام بها المغرب، والتي توجت بالمصادقة على الدستور الجديد الذي يضم نحو 60 فصلا يتعلق بهذه القضية الهامة بالنسبة لمسلسل الانتقال الديمقراطي.

وأكد السيد اليزمي أن هذا الورش المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان يمر بالضرورة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين، وأن القانون الأساسي يحث السلطات العمومية على العمل من أجل تحقيق المناصفة بين النساء والرجال وإحداث سلطة تكرس اختصاصاتها لذلك، معتبرا أن الرهان الأساسي في هذا المجال يتمثل في جعل تكريس المساواة بين الجنسين هدفا مشتركا بين جميع القطاعات الوزارية ومؤسسات الدولة.

وخلال استعراضه لسياق وأهداف هذا اللقاء، الذي يمتد لثلاثة أيام، أكد السيد سيغموند ميلير مدير البرنامج الإقليمي للحكامة الجيدة بالمغرب العربي 2007-2013، أن الأمر يتعلق، على بعد أشهر من انتهاء البرنامج، بتقديم حصيلة لهذه التجربة "الفريدة " في المنطقة المغاربية وتوفير فرصة للفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين بالبلدان المستفيدة لمناقشة التحديات التي تعترض طريق التحول الديمقراطي.

وأوضح السيد ميلير أن الحكامة الجيدة تطرح اليوم على أنها عنصر أساسي بالنسبة لدولة الحق والديمقراطية التي قيد الإنشاء في البلدان المغاربية المدعوة إلى تطوير إجابات محددة للتحديات المماثلة التي يواجهونها في هذه الفترة الحاسمة من حياتهم الديمقراطية.

وفي هذا السياق، قال السيد ميلير إن البرنامج الإقليمي للحكامة الجيدة في الدول المغاربية الذي طورته الوكالة الألمانية للتعاون والتنمية، عمل خلال السنوات الست الأخيرة لتطوير الشبكات بين مؤسسات الدولة والفاعلين في المجتمع المدني للبلدان المغاربية بهدف تعزيز الحكامة الجيدة في جميع جوانبها المرتبطة بالمشاركة السياسية وبالمساواة بين النساء والرجال ومراقبة المالية العامة.

يذكر أن مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين وجامعيين وخبراء في مجال حقوق الإنسان وفاعلين في المجتمع المدني من المغرب والجزائر وتونس وموريتانيا، يناقشون خلال الأيام الثلاثة للمؤتمر، القضايا المرتبطة برهانات الحكامة الديمقراطية في ثلاثة مجالات إستراتيجية من ضمنها المالية العمومية والعدالة الانتقالية والمساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى تنظيم ورشة حول موضوع "الشباب والحكامة /الاقتصاد المستديم".

L'expérience marocaine en matière des droits de l'Homme peut inspirer les pays maghrébins en transition démocratique (M. El Yazami)

Rabat, 12 déc. 2012 (MAP) - L'expérience du Maroc en matière de consécration des droits de l'Homme, de réparation des violations passées et de promotion de l'égalité des sexes peut inspirer les pays du Maghreb dans leur quête de modèles propres leur permettant de mener à bien la phase de transition démocratique qu'ils traversent actuellement, a souligné, mercredi à Rabat, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

La question des droits de l'Homme occupe une place de choix dans les réformes constitutionnelles engagées au Maroc, couronnées par l'adoption de la nouvelle Constitution dont une soixantaine de dispositions se rapportent à cette question cruciale pour tout processus de transition démocratique, a fait observer M. El Yazami à l'ouverture des travaux d'une conférence régionale sur "La gouvernance démocratique à travers la coopération régionale", initiée par l'Agence allemande de coopération au développement (GIZ).

Ce chantier de consolidation des droits de l'Homme passant nécessairement par la promotion de l'égalité des sexes, la Loi fondamentale a exhorté les pouvoirs publics à Âœuvrer à la parité hommes-femmes et créé une autorité qui lui est spécialement dédiée, a relevé le président du CNDH, estimant que l'enjeu principal dans ce domaine consiste à faire de la consécration de l'égalité des genres un objectif commun entre tous les départements ministériels et les institutions de l'Etat.

Présentant le contexte et les objectifs de cette rencontre de trois jours, le directeur du Programme régional de bonne gouvernance au Maghreb 2007-2013, Siegmund Mí¼ller, a indiqué qu'il s'agit, à quelques mois de l'arrivée à échéance du programme, de dresser le bilan de cette expérience "unique" dans la région maghrébine et d'offrir aux acteurs gouvernementaux et non gouvernementaux des pays bénéficiaires l'opportunité de discuter des défis qui restent à relever sur la voie de la transition démocratique.

La bonne gouvernance s'impose aujourd'hui comme élément fondamental de l'Etat de droit et de démocratie en cours de construction dans les pays maghrébins qui sont appelés à développer des réponses spécifiques aux défis similaires auxquels ils font face en cette période charnière de leur vie démocratique, a souligné M. Mí¼ller.

Dans cette optique, a-t-il expliqué, le programme régional de bonne gouvernance au Maghreb, développé par le GIZ, a Âœuvré durant les six dernières années au développement du réseautage entre les institutions étatiques et les acteurs de la société civile des pays du Maghreb afin de promouvoir les pratiques de bonne gouvernance dans ses aspects liés à la participation politique, à l'égalité entre les hommes et les femmes et au contrôle des finances publiques.

Des responsables gouvernementaux, parlementaires, universitaires, experts en droits et acteurs de la société civile du Maroc, de l'Algérie, de la Tunisie et de la Mauritanie, débattront durant les trois jours de cette conférence des enjeux de la gouvernance démocratique dans trois domaines stratégiques, à savoir les finances publiques (avec la participation de représentants des Cours des comptes des quatre pays maghrébins), la justice transitionnelle et l'égalité genre, en plus d'un panel sur le thème "jeunes et gouvernance/Economie durable".
Présente dans 130 pays à travers le monde, l'Agence de coopération allemande au développement (GIZ) agit sous mandat de l'Union européenne et du ministère fédéral allemand de la Coopération économique et du développement, pour aider ses partenaires aux niveaux local, régional, national et international à réaliser leurs objectifs de développement dans les secteurs de l'économie, l'éducation, la bonne gouvernance et la protection de l'environnement.(MAP).

« حماية اللاجئين بين القانون الدولي والآليات الوطنية» محور ندوة جهوية بوجدة

نظم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان بتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب وممثلية الأمم المتحدة بالمغرب ومنظمة العفو الدولية – فرع المغرب، بوجدة،ندوة جهوية حول موضوع «حماية اللاجئين بين القانون الدولي والآليات الوطنية».

وتمثل الهدف من هذه الندوة،المنظمة بمناسبة افتتاح المكتب الجهوي للمجلس بوجدة وكذا تزامنا مع حلول المعرض المتنقل للطوابع البريدية وحقوق الإنسان بالمدينة، إلى متابعة التفكير وتعميق النقاش حول قضايا اللجوء وحماية اللاجئين في المغرب؛ ومواصلة الحوار بين السلطات العمومية والفاعلين من المجتمع المدني والباحثين المتخصصين والمنظمات الدولية العاملة في مجال حماية اللاجئين ،حول الإشكالات والصعوبات التي تطرحها حماية اللاجئين في المغرب باعتباره بلدا للعبور والاستقبال. كما ترمي إلى تسليط الضوء على الرهانات والتحديات التي أضحت تطرحها حماية اللاجئين على المغرب وخاصة في السياق الأشمل لحركة الهجرة الدولية وضغوطها المتصاعدة.

وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذا الندوة،الذي شارك في أشغالها ممثلو السلطات العمومية ورجال القضاء والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وممثلو المنظمات الدولية المعنية ومنظمات حقوقية وجامعيين،بحضور والي الجهة الشرقية عامل عمالة وجدة أنجاد محمد إبراهيمي وممثلون عن المجتمع المدني بوجدة.

وتمحورت الندوة حول «حماية اللاجئين في القانون الدولي»،«دور السلطات العمومية في حماية اللاجئين و طالبي اللجوء»،«الآليات الوطنية لحماية اللاجئين»،«دور القضاء في حماية اللاجئين»،«دور المؤسسات الوطنية في حماية اللاجئين» و «دور الجمعيات غير الحكومية في حماية اللاجئين».

وخلال افتتاح أشغال هذه الندوة،أكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أحمد حرزني أن المغرب،الذي قطع أشواطا مهمة في مجال احترام حقوق الإنسان،مدعو للحفاظ على المكتسبات في هذا المجال وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،وخاصة ما يتعلق منها باللاجئين.

وذكر حرزني أن المغرب كان من بين البلدان الأوائل التي صادقت على اتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين والمبرمة في يوليوز 1951،وكذا البرتوكول التنفيذي لهذه الاتفاقية في 1974،مشيرا إلى أن المغرب يواجه عددا من الإشكاليات والتحديات المرتبطة بتدفق المهاجرين.

وبعد أن أشار إلى أن المغرب يعي جيدا قضية المهاجرين واللاجئين بحكم أن عددا من المواطنين المغاربة يعيشون الإشكاليات المرتبطة بالهجرة ببلدان استقبال أخرى،ذكر حرزني أنه ينبغي العمل على مطابقة السياسة العمومية المرتبطة باللاجئين مع السياسة المنتهجة في مجال حقوق الإنسان.

من جهتها،أشارت رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أمينة بوعياش إلى الأهمية التي يكتسيها موضوع حماية اللاجئين وطالبي اللجوء،وذلك بالنظر إلى التحول الذي يعرفه المغرب من بلد هجرة وعبور إلى بلد إقامة عدد متزايد من المواطنين وخاصة من البلدان الإفريقية.

وأضافت أن المنظمة وقعت بهذا الخصوص اتفاقية شراكة في شتنبر 2007 مع المفوضية السامية لحماية اللاجئين من أجل إحداث مركز للمساعدة القانونية للاجئين وطالبي اللجوء بكل من الرباط ووجدة.

أما محمد السكتاوي ممثل منظمة العفو الدولية-فرع المغرب،فأوضح أن قضية اللجوء أصبحت مرتبطة في المغرب،كما في باقي بلدان شمال إفريقيا،ارتباطا معقدا مع حركات الهجرة القبلية والهجرة غير الشرعية.

وأشار السكتاوي إلى أن المغرب يعرف تزايدا منتظما للمهاجرين السريين وطالبي اللجوء،ويمكن أن يتحول في المستقبل إلى مقصد من مقاصد الهجرة بسبب ما تعرفه بلدان الساحل الإفريقي المجاورة من نزاعات وأزمات. وذكر ممثل المنظمة أن دور المجتمع المدني جد محدود في الدفاع عن حق اللجوء،كما أن مستوى اهتمام المنظمات غير الحكومية بقضايا الهجرة واللجوء لا يرقى إلى مستوى الأحداث التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة بسبب التدفق الكبير للمهاجرين الأفارقة وخاصة منهم الذين ينتمون إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

من جهته،ذكر ممثل المفوضية السامية لحماية اللاجئين جوهانس فان ديركلاو أن المغرب انتقل من بلد للهجرة والعبور إلى بلد لاستقبال أعداد متزايدة من المهاجرين الأفارقة،مشيرا إلى أن هؤلاء المهاجرين يتواجدون في وضعية غير شرعية،وبدون وضع قانوني ووسائل تمكنهم من ولوج الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم. وأضاف ممثل المفوضية أن ظاهرة اللاجئين تطرح تحديات عديدة للسلطات العمومية مرتبطة باحترام التعهدات والالتزامات،كما تطرح تحديات بالنسبة للمجتمع المدني الذي يدافع عن حقوق هؤلاء اللاجئين.

وأشار فان ديرکلاو إلى أن عدد اللاجئين المنتمين إلى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء المقيمين بالمغرب وصل في نهاية السنة الماضية إلى 800 لاجئ مقابل 8300 لاجئ ببلدان المغرب العربي الأخرى،فيما ارتفع عدد طالبي اللجوء إلى 350 مقابل 6000 طالب للجوء في البلدان المغاربية الأخرى،مؤكدا أنه على الرغم من أن عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بالمغرب ما يزال متواضعا نسبيا،فإن هذا العدد يمكن أن يتضاعف بسهولة،مما يتطلب وضع آليات قانونية ومؤسساتية وكذا مساطر وأدوات فعالة تتعلق بطلب اللجوء ومنح الحماية للاجئين.

في ندوة «أنسنة السجون» ببني ملال

الدعوة إلى التفاعل مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

دعا المشاركون في ندوة نظمت، أخيرا، بمدينة بني ملال كل المؤسسات الرسمية ذات الصلة بالسجون ووضعية السجناء إلى التفاعل مع توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «أزمة السجون مسؤولية مشتركة 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات».

بعد عرض الأستاذة نادية حيدة عضو المكتب التنفيذي، لأهم أنشطة المرصد الوطني للسجون، والأهداف التي يسعى لتحقيقها، تناول الكلمة عن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان حميد السعداوي، الذي أبرز أهم المجالات التي يشتغل فيها المجلس الوطني واللجنة الجهوية لحقوق الانسان.

وذلك خلال الندوة الجهوية حول «أنسنة السجون.. السجين إنسان يجب حفظ كرامته»، التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة، والمرصد المغربي للسجون بأحد الفنادق ببني ملال، يوم السبت ثامن دجنبر الجاري، تفاعلا مع تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون والسجناء.

رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب سعيد حتمان، اعتبر في مداخلته التي عنونها بـ «قراءة في القانون المنظم للسجون»، أن «النصوص القانونية المنظمة للسجون مبثوثة في مختلف القوانين والنصوص، ولم يتم تجميعها في مدونة خاصة، مما يعقد مهمة تقديم رؤية واضحة للترسانة القانونية للسجون. كما أن المكون التاريخي لها ينم عن ثلاثة مراحل أساسية: مرحلة ما قبل الاستعمار، حيث كانت إدارة السجون تستمد قوانينها من الشريعة الإسلامية، وتخضع لصاحب السلطة والشرطة، ثم مرحلة الاستعمار، حيث تم استحداث ظهيري 1915 و1930، اللذين ينهلان من القانون الفرنسي. لكن السجون ظلت تابعة للشرطة. أما بعد الاستقلال فقد تم إخضاعها لوزارة العدل واستحدثت مجموعة من القوانين مثل ظهير 1956 و 1957 و 1961 و 1994 وقانون 98 – 1999».

وأنهى عرضه رئيس فرع نادي قضاة المغرب عرضه بتقديم بعض التوصيات، منها: «العمل على تحويل السجن من مكان للتأديب والعقوبة والتعذيب والتأليم، إلى مكان للتهذيب والتكوين وإعادة إدماج المنحرف، ضرورة مراجعة النصوص المنظمة للسجون، وتفعيل بعض البنود، بحيث إن نسبة ضئيلة فقط استفادت من الإفراج المؤقت، وكذا الرخص الاستثنائية، وإضافة لتناقص الحيز المكاني باستمرار».

رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة علال بصراوي، تطرق في عرضه لـ «آليات مراقبة السجون ومدى فعاليتها»، حيث أشار إلى أن أهم الآليات التي وضعها المشرع، هي المراقبة الإدارية على شكل لجنة إقليمية يترأسها المسؤول الأول بالإقليم، غير أن غياب القانون المنظم لعملها جعلها بدون جدوى، ثم المراقبة القضائية والمراقبة المؤسساتية مثل المجلس الوطني لحقوق الانسان، ومراقبة المجتمع المدني، ورقابة الاعلام بصفة عامة»

«دور المجتمع المدني في حماية حقوق السجناء»، كان عنوان مداخلة مصطفى الشافعي مدير المرصد المغربي للسجون، والتي أكد من خلالها، أن «المجتمع المدني يستمد قوته من سلطة الضمير»، معتبرا، أن «السجين إنسان يجب علينا حفظ كرامته، من خلال تكثيف الجهود من طرف الجمعيات المختصة بأوضاع السجون، ومن خلال آليات المراقبة المباشرة مثل الرصد والتتبع وإصدار التقارير السنوية، والنشرات والبيانات الإخبارية، وحملات التحسيس والتوعية لتنوير المواطنين والفاعلين والمهتمين، والحوار، ثم أخيرا آلية الاحتجاج المادي في حالة عدم استجابة المسؤولين».

المتدخل نفسه أشار كذلك إلى آليات المراقبة غير المباشرة مثل تنشيط النقاش داخل المجتمع، وإصلاح نظام العقوبات والتكوين. كما لم تفته المناسبة للإشارة للمعوقات أمام المجتمع المدني، والتي لخصها في: »ضعف التعاون من طرف السلطات الوصية وذات الصلة بالسجون، وكذا ضعف إمكانيات المجتمع المدني بالمقارنة مع ما يتوفر لدى مؤسسات الدولة«. المتدخل أبرز في نهاية مداخلته المعايير الكبرى لدولة الحق والقانون، والتي هي انتخابات نزيهة، وقضاء نزيه حر ومستقل، وحرية الرأي والتعبير، ومجتمع مدني قوي بضمير قوي». الحضور لم تغب كلمته عن الندوة ، حيث حملت بعض التدخلات استفسارات وإضافات، ومساهمة في تسطير التوصيات التي خرجت بها الندوة.

وكان رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال خريبكة علال البصراوي قال في تصريح لوكالة المغرب العربي إنه »إذا كان الاهتمام الوطني تزايد منذ مدة بحقوق الإنسان في جميع مراحل الدعوى الجنائية وخاصة بتوفير شروط المحاكمة العادلة، فإن هذا الاهتمام ينصب اليوم أكثر على مرحلة تنفيذ العقوبة، وذلك بعد مرور أزيد من عقد على صدور القانون 98/23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية والمرسوم التطبيقي رقم 4848، وقانون المسطرة الجنائية».

إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان ومحمد الصبار أمين المجلس

الكبيرة شعبان

لجنة حقوق الإنسان بالحسيمة..
الوضع في السجون مسؤولية مشتركة

قالت رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة – الناضور، سعاد الإدريسي، إن الوضع الحالي في السجون مسؤولية مشتركة تحتم انخراط جميع الفاعلين لمعالجته.

وأبرزت سعاد الإدريسي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش أشغال مائدة مستديرة نظمت مؤخرا بالحسيمة، حول موضوع «تقرير أزمة السجون وسؤال تفعيل التوصيات» ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للمؤسسات السجنية وإشراك الفاعلين والمهتمين من أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي هذا السياق، تضيف لإدريسي، تعمل اللجنة بتعاون مع عدد من الشركاء المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في السجون وتجنب التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان.

من جهته أشار منسق لجنة حماية حقوق الإنسان باللجنة الجهوية الحسيمة-الناضور، رشيد بالعالي إلى أن الهدف من الاجتماع هو الاشتغال، في مناخ من الحوار، على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير عن الوضعية في السجون ، وبحث فرص الشراكة والتعاون بين جميع الجهات الفاعلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في المغرب.

ويمثل هذا الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة السبل الكفيلة للعمل على تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب، وذلك بهدف تحسين أوضاع المؤسسات السجنية والسجناء وتمتيعهم بكافة حقوقهم، وضمان أفضل الظروف لإعادة تأهيلهم.

حضر هذا الاجتماع، الذي يندرج في إطار تخليد ذكرى صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ممثلون عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والوكيل العام للملك، وجمعيات حقوق الإنسان وعدد من المسؤولين الإقليميين والجهويين.

الحسيمة تسائل تقرير السجون، وآليات تفعيل التوصيات – صور

12/12/2012

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني ، مائدة مستديرة حول تقرير السجون، وسؤال تفعيل التوصيات، يوم السبت الماضي، بقاعة المحاضرات ببلدية الحسيمة، وقد شارك في الندوة كل من جميلة السيوري من موقع إشرافها على إعداد التقرير، والسيد رفيع زهير نائب وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بالحسيمة (عضو نادي القضاة) والمندوب الجهوي للسجون بفاس، وعن المجتمع المدني والمعتقلين السياسيين حضر كل من إبراهيم مو مي ممثلا لمنتدى الشمال لحقوق الإنسان، واحمد البلعيشي كفعالية حقوقية ومعتقل سياسي سابق، وترأس أشغال الجلسة الأستاذ رشيد بلعلي عضو اللجنة الجهوية، فيما أشرفت الأستاذة سعاد الإدريسي على النشاط، وقدمت كلمة افتتاحية وختامية ذكرت فيها بانجازات اللجنة وأفاق عملها مستقبلا.

وزير العدل يحمي مصلحته السياسية:

افتتحت الجلسة بمداخلة جميلة السيوري مذكرة بان التقرير خلص إلى ما أجمعت عليه تقارير حقوقية سابقة (لم نأت بجديد من عندنا) وهي تقارير أجمعت على استمرار أساليب وأوضاع سلبية داخل السجون(الاكتظاظ، التعذيب، الأهانة) وان ما توصل إليه من معطيات وحقائق، هو فيض من غيض ما يقع داخل السجون كما أعادت إلى الأذهان المنهجية المعتمدة في التقرير، ووجهة نظرها حول آليات تفعيل التوصيات المائة، مذكرة بالتفاعلات وردود الأفعال المترتبة عنه، خاصة من قبل وزارة العدل ومندوبية إدارة السجون، وفيما اعتبر ردا مباشرا على وزير العدل، قالت :" أن وزير العدل توصل بعرموم من الشكايات" وان هدفه (من تصريحاته) هو حماية مصلحته السياسية، وهي كمحامية تقول:" انه كان على النيابة العامة أن تفعل ما لديها من صلاحيات لتحريك مسطرة البحث" بدل التشكيك فيما اذا لم تكن" لدينا إثباتات" دون أن تغفل الإشارة إلى تعامل اللجنة مع موظفي السجون وكيف منعت بفاس من التواصل مع الموظفين وسماع وجهة نظرهم..

المندوب الجهوي بفاس يعلق الجرس:

من جهته حمل هذا الأخير مسؤولية ما يقع بالسجون لظاهرة الاكتظاظ، وهو ما ينعكس حسب قوله على التطبيب والتغذية، مستحضرا قلة الموظفين، وارتفاع معدلات الجريمة، وطبيعة السياسة الجنائية..فيما سار على نفس النحو احد العاملين بسجن الحسيمة، مفندا بعض المعطيات (أجرة السجناء) ورفض الأطباء الاشتغال بالسجن، وهو ما أثار عدة نقاشات بين الحاضرين.

إضاءة شارع خلفي، خير من بناء سجن:

ذهبت كلمة نائب الوكيل العام، في اتجاه استعراض أرقام وإحصائيات المحكومين بالحسيمة، فأكد انه لم يتم الإحالة على السجن المحلي بالحسيمة خلال 11 شهرا من السنة الجارية إلا عدد 702 من أصل 3620 تم اعتقالهم (ولم يوضح نسبة الاحتياطيين من عدد 702) فيما كذب الصبار قبل يومين هذه الأرقام المتفائلة حيث أكد أن 50 في المائة من السجناء احتياطيون...)، هذا وقد برر (عضو نادي القضاة بالحسيمة) الأوضاع بالسجون بثالوث الأمية والفقر والهشاشة، منهيا مداخلته المطرزة بشيء من الحكمة والشعر (والجرأة السياسية) بان جذر أزمة السجون مردها إلى الفلسفة السجنية المتمحورة على سياسة العقاب وعدم البحث عن بدائل...منهيا مداخلته بالقول" إضاءة شارع خير من بناء سجن".

المجتمع المدني ومحاولة " قلب الطاولة":

في كلمته المعززة بالقراءة الهادئة بالإثباتات والشهادات... تناول إبراهيم مومي مناقشة التقرير، منوها بدوره بما تميز به من جرأة ودقة، مسجلا" ارتباك" المجلس الوطني لحقوق الإنسان بصدد تعاطيه مع المعتقلين السياسيين بالحسيمة، ومنتقدا كذلك المندوبية الجهوية للسجون، مسجلا الإقصاء الذي طال عدة منظمات وجمعيات حقوقية في الداخل والخارج لجهة حرمانها من زيارة السجون، وممارسة دورها الطبيعي في المتابعة والمراقبة.. وهو نفس ما ذهبت إليه عدة مداخلات من القاعة خاصة جمعيات نسائية وامازيغية .

عمود رشيد نيني يجب أخذه بعين الاعتبار:

مداخلة المعتقل السياسي السابق أحمد البلعيشي عمدت إلى تسليط الضوء على " نقط العتمة" من خلال إثارة عدة نقاط ساخنة، انطلاقا من تجربة ميدانية بسجون المملكة (الحسيمة، تازة، عكاشة بالبيضاء) وهمت هذه الاضاءات (ظروف الاعتقال، البنيات السجنية، التعذيب، الرشوة، الاكتظاظ المهول) مثمنا التطورات الأخيرة، وماجاء في التقرير من ايجابيات، خاتما تدخله بتقديم اقتراحات وتوصيات من قبيل مراجعة المرتكزات والفلسفة التي تؤطر مقاربة الدولة، وكذا تبني مقاربة الجهوية والقرب بصدد بناء سجون مركزية وإصلاحيات جديدة وكذا المقاربة التشاركية في شأن التعاطي مع المجتمع المدني، داعيا إلى تملك جرأة استثنائية وإرادة سياسية لتدبير ملف المعتقلين السياسيين، مع ضرورة اخذ المعطيات التي كشف عنها رشيد نيني في عموده " شوف تشوف" بجريدة الأخبار.

هذا وقد شكلت مداخلات الحاضرين إضافة هامة، إذ لامست ثغرات المسطرة الجنائية، والفلسفة المؤطرة للسجون، فيما انتقدت بعض المداخلات ضعف التواصل مع المجتمع المدني، وعدم تعميم التقرير عليها مسجلة على الدولة إقصاءها من ممارسة دوره الحقوقي والمواطني في دعم السجناء (صحيا، نفسيا،واجتماعيا...)

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى انه سبق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة/ الناضور، أن نظمت يوم 07/12/2012 مائدة مستديرة مماثلة بمدينة الناضور، تميزت بدورها بنقاش واغناء سؤال تفعيل التوصيات المتعلقة بالتقرير السجني الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب.

ندوة اللجنة الجهوية لحقوق الانسان خريبكة بني ملال تدعوا لأنسنة السجون وضمان كرامة السجناء

12/12/2012

دعا المشاركون في ندوة نظمت اليوم السبت بمدينة بني ملال كل المؤسسات الرسمية ذات الصلة بالسجون ووضعية السجناء إلى التفاعل مع توصيات تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول ''أزمة السجون مسؤولية مشتركة 100 توصية من أجل حماية حقوق السجناء والسجينات '' .

وأكد المشاركون خلال هذه الندوة التي نظمها المرصد المغربي للسجون واللجنة الجهوية لحقوق الانسان بني ملال خريبكة حول ''وضعية السجون تحت شعار '' من أجل أنسنه السجون ''على ضرورة انخراط الجميع للنهوض بوضعية السجون والسجناء بالمغرب باعتبارها مسؤولية مشتركة بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني ، والبحث عن الحلول اللازمة لأزمة السجون بالمغرب.

وأكدوا على ضرورة إشراك المجتمع المدني والفعاليات المدنية والحقوقية في اللجان المحلية التي تقوم بدور المراقبة الإدارية للسجون كآلية إلى جانب آلية المراقبة القضائية ، وجمع النصوص التشريعية ووضع مدونة خاصة بالسجون، وضمان كرامة السجناء والسجينات والعمل على تقويم انحرافهم وإصلاحهم وتأهيلهم من أجل إدماجهم في المجتمع.

وفي هذا السياق، أبرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان ببني ملال خريبكة السيد علال البصراوي في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء أن تنظيم هذه الندوة يأتي انسجاما مع التوصيات الصادرة في التقرير الأخير للمجلس الوطني لحقوق الانسان ، وفي سياق المجهودات التي يبذلها المرصد المغربي للسجون والتي تتعلق بحماية حقوق السجناء والنهوض بها ، وكذا لتسليط الضوء على حقوقهم وعلى الاختلالات التشريعية.

وقال إنه إذا كان الاهتمام الوطني تزايد منذ مدة بحقوق الانسان في جميع مراحل الدعوى الجنائية وخاصة بتوفير شروط المحاكمة العادلة ، فإن هذا الاهتمام ينصب اليوم أكثر على مرحلة تنفيذ العقوبة ،وذلك بعد مرور أزيد من عقد على صدور القانون 98/23 المتعلق بتنظيم وتسيير المؤسسات السجنية والمرسوم التطبيقي رقم 4848 ، وقانون المسطرة الجنائية .

من جهته، أكد مدير المرصد المغربي للسجون السيد الشافعي مصطفى أن هذه الندوة تندرج في إطار برنامج عام للمرصد من أجل تحسيس الفاعلين السياسيين والمدنيين والاجتماعيين بأوضاع السجون بالمغرب للنهوض بحقوق السجناء وحمايتها وفقا لما هو مسطر في المواثيق الدولية لحقوق الانسان ووفق ما هو مسطر في القوانين الداخلية قانون 23/ 98 المنظم للسجون بالمغرب.

وأشار إلى أن مقاربة المرصد المغربي للسجون تستمد مقوماتها مما نصت عليه المواثيق الدولية لحقوق الانسان وحقوق السجناء والسجينات بهدف تقويم أداء هذه المؤسسات لدورها الاصلاحي والتأهيلي، وذلك انسجاما مع الاتجاهات التي تنادي بضرورة إصلاح السجون وتغيير أساليبها في معاملة النزلاء والنزيلات.

وأضاف أن سياسة المرصد المغربي للسجون تستهدف الكشف والتعرف على الظروف والأوضاع التي يعيش في ظلها نزلاء ونزيلات المؤسسات السجنية وتوضيح مساراتها من جميع الجوانب السلبية والايجابية لمحاولة رصدها وتتبعها وتحديد أبعادها واتجاهاتها من أجل وضع المعالجات والاصلاحات المناسبة لكل المعوقات والصعوبات التي تقف حائلا أمام تنفيذ البرامج الاجتماعية والاصلاحية بشكل ملموس وعلمي على نحو يجعل من مدة تقيد حرية المحكوم عليهم فترة إصلاح وتأهيل.

من جانبه، قدم رئيس المكتب الجهوي لنادي قضاة المغرب بالدائرة الاستئنافية بني ملال السيد سعيد حتمان قراءة في المنظومة القانونية للسجون من خلال التطور التاريخي لهذه النصوص قبل وأثناء فترة الحماية ثم مرحلة الاستقلال، والتغييرات التي عرفتها النصوص المنظمة للسجون إلى حدود صدور قانون 23/ 98 المنظم للسجون بالمغرب .

ورزازات: اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات تنظم أول لقاء تشاوري مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية

12/12/2012

بعد تأخر دام ساعة كاملة افتتح الدكتور لكبير أوحجو محفل اللقاء التشاوري مع رؤساء المصالح الإقليمية والجماعات المحلية الذي ضربت له اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات موعدا مساء يوم الجمعة آخر من شهر نونبر 2012 بمدينة ورزازات. كان سياق اللقاء المذكور ومنطلقه تقديم الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان وجمع الآراء والأفكار المفيدة لبناء مخطط عمل اللجنة المذكورة لمدة ثلاث سنوات، لا تزال أمدا في ولايتها. وحسبنا أن اللجنة المذكورة هي وحدها التي اعتبرت من العمل التشاركي فوضعت مخططا جزئيا غطى حولا كاملا، لتجعل الأمر الحقوقي شورى بينها وبين المصالح الإقليمية، والجماعات المحلية، والمجتمع المدني. وضمن المخطط السنوي لسنة 2012 تنظيم أربع لقاءات تشاورية، قد تنزل ثلاث منها في المستقبل المنظور بالأقاليم، زاكورة، تينغير، الرشيدية. وإذا كتب للمحافل التشاورية النجاح، فإن الأفكار المستخلصة بما هي حاوية لأهم الحاجيات القطاعية، ومحددة الأولويات الكبرى، ومقدمة اقتراحات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، في مجالات النهوض بثقافة حقوق الإنسان، قد تفيد في إعداد خطة عمل جهوية للجنة تغطي ثلاث سنوات باقية من ولايتها، كما سلفت إليه الإشارة، وذلك عبر خلق ديناميكية تعبئ فاعلين حكوميين، وغير حكوميين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي، من أجل الجهود الحالية والمستقبلية، وتوسيع مجال الممارسة بغية النهوض بثقافة حقوق الإنسان، ضمن تصور يمنحها الانسجام والتكامل والاستدامة، ويوفر لها شروط الإيداع والتكيف مع الحاجيات المتجددة.

لقد شكل ذلك المحفل منطلقا للقاءات التشاورية الأخرى التي قررت اللجنة الجهوية تنظيمها بالأقاليم المذكورة. ويبدو أن الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان ستنزل بالجنوب الشرقي على وجهها.

ولقد طُلب من السيد الأمين العمل للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يكلف مؤطرا، مقتدرا في المجال، يؤطر المحفل المذكور الذي أريد أن يشارك فيه 17 رئيسا من رؤساء الجماعات المحلية و 42 رئيسا يديرون المصالح الإقليمية و27 عضوا من أعضاء اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لجهة الرشيدية ورزازات. ولقد وافق على الطلب لما تبين من أن اللقاء برنامجه يتناول تقديم الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة بحقوق الإنسان، وعرض اختصاص اللجنة، وفتح نقاش موسع تُستخلص منه آراء تُضمن في تقرير مفصل يفيد استثماره في إنشاء برنامج عمل اللجنة الجهوية المنظور. لذلك قدم السيد بوشعيب ذو الكفل إلى مدينة ورزازات في اليوم الموعود.

أتت الأرضية المواطنة سياقها كما قالت رئيسة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان السيدة فاطمة عراش بعد مؤتمر فيينا سنة 1993 حول حقوق الإنسان، فكان من توصياته إحداث مؤسسات وطنية تُعنى بحقوق الانسان، وإعداد خطط عمل وطنية من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان.

وفي أواخر التسعينات من القرن الماضي، وبداية الألفية شهد المغرب مجموعة من الإصلاحات بموازاة انطلاق مسلسل العدالة الانتقالية بتأسيس هيئة التحكيم المستقلة في غشت 1999، التي اختصت بتعويض ضحايا الاختفاء القسري، وبعد ذلك نصبت هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004، عقب تعديل النظام الأساسي للمجلس الاستشاري لحقوق الانسان بموجب الظهير الصادر بتاريخ 10 أبريل 2001. وأضافت السيدة الرئيسة أن السنوات الثلاث 2003 و2004 و2005 كانت مشهودة في تاريخ العدالة الانتقالية المغربية التي لعبت فيها هيئة الانصاف والمصالحة دورا رائدا.

انتهت أشغال هيئة الانصاف والمصالحة يوم 30 نونبر 2005 وفي يناير 2006، كُلّف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمتابعة تنفيذ توصيات الهيئة المذكورة، فانقطع لمتابعة تسوية جبر الأضرار الفردية على مستوى التعويض المالي، والتغطية الصحية والإدماج الاجتماعي، ومتابعة جبر الأضرار الجماعية في الشق الممول من لدن الاتحاد الأوروبي، والشق الحكومي، والشق المتعلق بوزارة الداخلية والذي لم ير النور في بعض المناطق. وبموازاة الانقطاع لتنفيذ برنامج جبر الأضرار الجماعية والانقطاع لتسوية ملفات جبر الأضرار الفردية، كان الانطلاق العملي للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بإحداث لجنة لتتبعها.

ولم تغفل الإشارة إلى أن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان شارك في تنظيم عملية ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة2007 وتنسيقها. وفي شهر أبريل 2008 جرى الإطلاق الرسمي لمسلسل إعداد خطة العمل الوطنية في مجال الديموقراطية وحقوق الإنسان بالمغرب، إعمالا لتوصيات مؤتمر فيينا المذكور.

وفي سنة 2011 تغيرت الأجواء السياسية على المستوى الوطني والاقليمي فأحدث المجلس الوطني لحقوق الانسان يوم فاتح مارس2012 ، وأعلن عن تكليف لجنة لصياغة دستور جديد ضمن الخطاب الملكي ليوم 09 مارس 2012. وفي يوم الخميس 11 مارس 2011 نُشر تقرير يتضمن مشروع التقطيع الجهوي، وهو الذي استئنس به في تنزيل الظهير المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقول السيدة الرئيسة، الذي حمل معه اختصاصات جهوية واسعة تمثلت في احداث لجان جهوية نخالها، للآن، جهات حقوقية ما دام التقطيع الإداري الجهوي لم يعرض للتصديق ولم ينزل بعد.

ولأن الأرضية المواطنة للنهوض بحقوق الإنسان أعدت بطريقة تشاركية وهي نتاج عمل تشاركي ، كما قال السيد بوشعيب ذو الكفل، أو بالأحرى، «مشروع وطني بامتياز، يرمي إلى خلق دينامية لتعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ترصيد وتنسيق مجموع الأنشطة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان في إطار رؤية متسمة بالشمولية، والانسجام، والديمومة، تستجيب لهدف مجتمعي يقوم على ترسيخ قيم حقوق الإنسان في المجتمع، والعمل على تملك أفراده لتلك القيم» فإنها مجال الممارسة، وميدان العمل المشترك مع رؤساء المصالح. فالأرضية تنصب على القيم وتشتغل عليها في ثلاثة مستويات للتدخل تهم التربية والتكوين والتحسيس.

ومن جانب آخر، ولبيان البعد التشاركي للأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، أضاف السيد بوشعيب ذو الكفل أن مسار الأرضية «تميز بكونه إطارا استراتيجيا لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بفضل المقاربة التشاركية لمختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، ومنظمات المجتمع المدني من جهة، وبالنظر لتعدد مراحل إنجازه وغناها وتوفير الظروف المناسبة لترجمته على أرض الواقع من جهة أخرى». ولأن تقديم الأرضية موضوع المناسبة فقد خال السيد بوشعيب الاسترسال في الجانب الدياكروني من الأرضية مفيدا للوقوف عند منعطفاتها والالتزامات التي صاحبتها. و«عندما قُدمت رسميا سنة 2007 عبرت الحكومة عن التزامها بها. وتجدد هذا الالتزام مع الحكومة الحالية».

ولقد جرى الاشتغال طيلة 8 شهور، «بشكل تطوعي وبمقاربة تشاركية، بحيث انفتحت على عدد كبير من الفاعلين الحكوميين والجمعويين والخبراء، من خلال عدة استشارات نظمت لهذا الغرض حول المحاور الثلاثة للأرضية وهي التربية، وتكوين المهنيين، والتحسيس، كما استفادت من آراء مجموعة من الفاعلين السياسيين والنقابيين والثقافيين والإعلاميين. وقد مكن هذا المسلسل التراكمي من إغناء المشروع عبر مختلف المحطات وصولا للصيغة الراهنة». ولقد تبين مما قيل أن الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان قابلة أن تنزل جهويا، فوق أنها كما شرحه السيد بوشعيب ذو الكفل، «تشكل أداة بيد مختلف الفاعلين لتملُكها من خلال إغنائها وإعطائها بعدا ومدلولا ملموسا في إطار خطط استراتيجية قطاعية ومجالية وموضوعاتية وطنية، وجهوية تتفاعل إيجابا مع تراكماتهم، وتحفز على تقوية الديناميات وتوسيعها وهيكلتها، وكذا الالتزامات بإعمال مبادئ حقوق الإنسان وقيمها في ميادين تدخلهم على اختلاف أدوارهم ووظائفهم ومسؤولياتهم». ففي مجال التحسيس يمكن توظيف الإذاعات الجهوية والصحافة المكتوبة، وبالمقابل يمكن تتبع الإذاعات الجهوية والنظر في ما إذا كانت تحترم مبادئ حقوق الإنسان، ويمكن التحسيس بالسجون والمؤسسات الاجتماعية، ويمكن إحداث بوابة بالأنترنيت. فالتحسيس «يتجه عموما لجمهور عريض، قصد مواجهة مظاهر الإقصاء والتمييز، والعنف والكراهية، وتوسيع دائرة القيم الإنسانية المشتركة بين سائر المغربيات والمغاربة في تنوعهم، ليعيشوا في إطار يضمن احترام كرامتهم الإنسانية. فضلا عن استهدافه فئات ذات الوضع الهش، نظرا لحاجياتها الخاصة المسجلة في المرحلة الراهنة». ويمكن للجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن تقوم بالتكوين مادام التكوين يتوجه «بصفة خاصة للمسؤولين على تنفيذ القوانين ولذوي المواقع ذات التأثير المباشر على أوسع الفئات المجتمعية، وذلك للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وضمان احترام الحقوق والحريات الأساسية للمواطنات والمواطنين، وكذا إعطاء مغزى للإصلاحات الجارية والمرتقبة في هذا المجال، وجعلها واقعا ملموسا ومعاشا في الحياة اليومية».

و«يستند اختيار التربية باعتبارها تتجه لمختلف فئات المجتمع، وأساسا الأجيال الصاعدة المراهن عليها لتعزيز مكتسبات المغرب وتطويرها في مجال حقوق الإنسان، والحرص على عدم تكرار ما جرى في الماضي من انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق، ومواجهة التحديات التنموية المستقبلية». ذلك أن معظم ما يفيد إدراجه من حديث السيد بوشعيب ذو الكفل حول الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

فتح مجال النقاش وتبين أن هناك حاجة لإعداد منهجية الاشتغال مع المؤسسات والجماعات المحلية، وبناء تصور واضح حولها، مادام العمل التشاركي بادرة محمودة مع المؤسسات الاجتماعية، كما قال السيد رئيس المجلس البلدي لمدينة ورزازات. وبالمقابل برزت جماعة محلية كان لها شأن في مصادقة الطفل والشباب، وذات استراتيجية فائقة في هذا المجال حسب تعبير رئيسها. وحضر كذلك الاشتغال السابق حول النهوض بحقوق الإنسان الذي أشرف عليه المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بورزازات، مع الجماعات بقراءة مخططاتها، والتفكير معها في بناء مخطط جهوي استعدادا للجهوية المرتقبة، وهو مشروع لا يزال مفتوحا ووجيها. ويمكن التفكير في تكوين المؤطرين الساهرين على تنفيذ القوانين في مراكز الاحتجاز بشكل منسجم مع الاتفاقيات الدولية التي صدقتها الدولة المغربية. وحضرت النشرة الجهوية لتذييع ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها. ولأن مفهوم الديموقراطية التشاركية غير واضح، فهو في حاجة إلى بعض الأوراش واللقاءات الدراسية. تلك هي بعض الشذرات التي قدمها السيد عبد اللطيف قاسم على شكل ومضات، لأن اللقاء تحسيسي شأوه تملك الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بما هي مجال الممارسة. وإن تهيئ مخطط جهوي مراد لا مناص منه، علما أن اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان هي وحدها التي اقدمت على التخطيط لسنة واحدة، كما صدع به السيد الحسين أوسقل وهو بصدد الحديث عن جريان بلورة تصور اللجنة الذي لن يتم بدون مشاركة المؤسسات الاجتماعية والجماعات المحلية. ولا شك أن المدخل الأساسي لبناء هذا التصور إرث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بجهة الجنوب الشرقي. وبالتالي يرى السيد الحسين أوسقل، تحيين اتفاقيات الشراكة المصدقة من قبلُ. فهناك جماعات معينة كانت انخرطت في برنامج جبر الضرر الجماعي، ولها بعض التراكم في النهوض بثقافة حقوق الإنسان. وباختصار فكل المؤسسات الاجتماعية معنية بالمحاور الثلاث للأرضية. وإن «أمامنا لقاءات أخرى مع الجمعيات الحقوقية والجمعيات المحلية، وسنخرج بمخطط جهوي تشاركي يستغرق ثلاث سنوات منظورة».

ومن جانبه أشار السيد النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية بورزازات، أن المؤسسات التعليمية وعددها 140 مؤسسة، يشتغل بعضها «على التربية على حقوق الإنسان تحت إشراف الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة بإحداث أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، وليست «كل الأندية نشيطة»، يضيف السيد النائب، لكن «هناك 29 مؤسسة تشتغل أنديتها ببرامج على طول السنة، يستفيد منها 2900 منخرطا»، تغطي الإناث من هذا العدد 41 في المئة. و«إننا مستعدون للنقاش»، أي: لبناء مخططات بمنهجية تشاركية، لأن المناسبة ليست لتأسيس التصور أو عرضه كما قالت السيدة حياة بناني. وسيأتي حين تنظيم اجتماعات موضوعاتية مع قطاع الفلاحة، وفي مجال الصحة الذي يستدعي تدبيره على مستوى تكافؤ الفرص. وأن الجلوس في مائدة التشاور مع السيد رئيس المجلس البلدي وارد. وباختصار فالجنوب الشرقي مجال خصب للتنمية وإعمال حقوق الإنسان. وذكر المسؤول عن التكوين المهني ما أنجز من قبل بتعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، تفعيلا لاتفاقية الشراكة على الصعيد الإقليمي. وكانت النتيجة تكوين 70 فتاة بجماعة تكونيت. وتساءل: «ألا تفكر اللجنة، في دورات تحسيسية كأنشطة موازية لما تقوم به؟. إننا سنزودها بمهارات مهنية في مجال محو الأمية، وتزودنا بالتحسيس بثقافة حقوق الإنسان». وباختصار، «فموضوع حقوق الإنسان مهم وشائك، لذلك لا بد من تظافر الجهود من لدن الجميع، بتنظيم أيام دراسية مع رؤساء الجماعات المحلية والمصالح الخارجية. والعمل على التنسيق بين المؤسسات»، كما قال أحد المتدخلين. ومن جانب آخر، فإن اللجنة مقبلة على تنظيم يومين دراسيين مع المجتمع المدني. وهنالك سيفتح المجال للنقاش في الورشات (السيد عبد اللطيف قاسم). وكيفما كان الأمر «فاللقاء في صلب محور ثقافة حقوق الإنسان، وهو محور يهم جميع الشرائح»، كما قال السيد عامل إقليم الرشيدية.

ضحايا سنوات الرصاص المدمجون يحتجون أمام مجلس اليزمي

10/12/2012

في اليوم ا لعالمي لحقوق الإنسان ،10 دجنبر ، جاءوا من مختلف مدن المملكة ليقفوا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان رافعين لافتاتهم وشعاراتهم ، إنهم ضحايا سنوات الرصاص الذين أنهكتهم سنوات الاعتقال والاختطاف ، وادمجوا بمقتضى توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة،لكن الإدماج جاء مخيبا للآمال فلم يراعي كرامة الضحايا ويهددهم بالعودة إلى الهشاشة بعد بضع سنين فأغلبهم تجاوز الأربعين سنة وإدماجهم لم يراعي الفرص المفوتة بما تقتضيه العدالة الانتقالية ولا الإنصاف والمصالحة، ولا يضمن لهم تقاعدا كريما ولا حتى إعادة ترتيبهم كما وعدوا بذلك وقبلوه ليخرجوا من وضعية الضياع – حسب ما قالوه لزووم بريس–، ادمجوا وكأنهم شباب تخرجوا لتوهم من معاهد ،بأجور هزيلة وكأن العمر أمامهم لازال طويلا ، زوم بريس استمعت لمعاناتهم وعجبت لحكومة قيل أن هذا الملف ليس من أولوياتها .

الملف الذي كرس مصالحة المغرب مع ماضيه وسوق على أوسع نطاق في الخارج ، وفتح للدولة المغربية أكثر من باب ، لازال ضحاياه يعانون ، وكأن هناك من يصر على وضع تقليب السكين في الجراح ،كم هو الغلاف المالي لاستكمال إدماج ضحيا ، وإعادة ترتيبهم وضمان تقاعدهم بما يكفل كرامة حقيقة لضحايا ناضلوا من أجل مغرب الحرية والعدالة والكرامة ، وقضوا زهرة شبابهم مغيبين في السجون ومنفيين خارج الوطن ،كلما ارتفعت أصواتهم لن يجدوا إلا تعاطف كل المغاربة لأنهم لا يطالبون ألا بحق ، حتى ولو تطلب الأمر ذلك إصدار قانون خاص على غرار مكفولي الأمة ،زووم بريس الحاضرة لتغطية الحدث شعرت بهول المأساة المضاعفة لهؤلاء الضحايا التي عكسها بيانهم الذي وزعوه عندما أحسوا مطالبهم المشروعة قوبلت باستهجان حسب قولهم من المجلس الوطني لحقوق الانسان المؤسسة التي ماكانت لتكون يوما لولا هؤلاء الضحايا أنفسهم ، انهوا وقفتهم بعدما سلموا رسالة تذكر بمطالبهم للمجلس ، وانزووا لجنة المتابعة في ركن تناقش الخطوات النضالية المقبلة مما يؤذن أن وقفة اليوم في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ماهي إلا بداية لمسلسل نضالي طويل إلا أن يتحرك المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع حكومة بنكيران في تجاه هذا الملف بأسرع ما يمكن ليكون المغرب بالفعل يطوي صفحات ماضيه الأليم ويضمد الجراح عمليا بعيدا عن التسويق الخارجي وحصد النتائج بينما المعنيين المباشرين من الضحايا تتضاعف معاناتهم بما سمي إدماجا لا يصون كرامة ويهددهم بهشاشة آنية ومستقبلية.

افتراءات السلفية الجهادية لتشويه صورة المغرب

قالت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين في بيان لها عقب الوقفة التي نظمتها أمام المندوبية العامة للسجون إنها لن تتخلى عن المطالبة برحيل حفيظ بنهاشم، المندوب العام لهذه المؤسسة، ودبجت اللجنة بيانا مليئا بألفاظ الحقد والضغينة، وملأته بالأكاذيب لتبرير موقفها، حيث قالت اللجنة إن "المقرر الأممي الخاص بالتعذيب خوان مانديز أكد بأن التعذيب في حق المعتقلين على خلفية قضايا الإرهاب وأمن الدولة تعذيب ممنهج سواء في مخافر الشرطة أو في المخافر السرية أو في سجون بنهاشم وهذا في انتظار أن يصدر تقريره النهائي في فبراير المقبل"، وهذه قمة الوقاحة والكذب حيث نفى مانديز أن يكون التعذيب ممنهجا وأنه يتعلق بحالات هنا وهناك.

وهذا ما قاله حفيظ بنهاشم أثناء تقديم تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الأوضاع في السجون، حيث أن المندوبية العامة قامت خلال السنة الماضية بمعاقبة حوالي 250 من أطرها بمن فيهم مدراء بسبب ارتكابهم مخالفات في حق السجناء، وهذا لم يحدث في عهد إدارات أخرى وبهذا الحجم. فكيف يمكن نعث شخص ما بالجلاد وفي عهده تمت العديد من المشاريع لتأهيل السجون والسجناء من بناء مؤسسات جديدة وتحديث القديمة وتحسين

> كذبت على مانديز وحرفت تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أوضاع الإيواء وغيرها.

ومن باب الطنز استشهدت اللجنة المشتركة بتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة رسمية، المجلس مؤسسة دستورية لها قواعد وضوابط للاشتغال، ولو كان التعذيب ممنهجا بمعنى أن الدولة تتبناه لما أسست هذا المجلس وتركته يصيغ تقريرا بكامل الحرية.

إن القضية وما فيها ليست هي أوضاع السجناء ولكن خلط الأوراق والتعتيم على الحقائق ومحاولة إظهار كافة المعتقلين بأنهم أبرياء تعرضوا للظلم والاستنجاد بأبنائهم الذين تيتموا حسب تعبير البيان، لكن من يَتم الأبناء؟ أليس الآباء الذين تورطوا في الجرائم الإرهابية هم من تسبب في ذلك؟ وليس باسم القضايا الاجتماعية والإنسانية نعفو عن الجميع وفي قضايا لا يجوز العفو بتاتا مادام أولياء الدم والضحايا يطالبون بحقهم وبمعاقبة الجناة ويعتبرون الأحكام الصادرة لا توازي حجم الجريمة المرتكبة، وهي جريمة مزدوجة، جريمة في حق الأشخاص وجريمة في حق الوطن؟

وقال بيان اللجنة "لقد بلغت صورة المغرب الحقوقية حضيضها وباتت تتنافس مع أعتى الدكتاتوريات في من يحتل أقل المراتب في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة، ولن نغالي إن قلنا بأن السبب الرئيس في تلك المهازل هو ما تعرفه سجون بن هاشم من فظائع تلو الفظائع".

فالإيمان بحقوق الإنسان لا يعني بتاتا الاعتداء على حقوق الآخرين، أما صورة المغرب فلا يمكن رسمها من خلال بيانات وتقارير مغرضة ولكن هناك قواعد دولية لقياس منسوب حقوق الإنسان بكل بلد، وشهدت منظمات دولية بالتقدم الحاصل في مجال حقوق الإنسان وخصوصا حقوق السجناء التي لا ترى فيها اللجنة المشتركة سوى خلوة السلفيين الجهاديين والسلفيات الجهاديات.

الإتحاد الأوربي يخصص 8ر2 مليون أورو لدعم حقوق الإنسان بالمغرب

صادقت المفوضية الأوروبية مؤخرا، على برنامج بقيمة 8ر2 مليون أورو سيخصص للنهوض بحقوق الإنسان في المغرب.

وأوضحت المفوضية الأوربية أن هذا البرنامج يتوخى توفير الدعم لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، المؤسستان الرئيسيتان لحماية حقوق الإنسان بالمغرب.

وبهذه المناسبة، أكد المفوض الأوروبي المكلف بالتوسع وسياسية الجوار الأوروبية ستيفان فول أنه من خلال هذا البرنامج الجديد يعكس الاتحاد الأوروبي الأهمية التي يوليها لحقوق الإنسان «والدعم اللامشروط الذي يعتزم تقديمه للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان للنهوض بالمهام المنوطة بهما».

وأضاف المسؤول الأوروبي أن «الإنجازات التي ستتحقق بفضل هذا البرنامج ستقوي بشكل ملحوظ المغرب من القيم الأساسية للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون».

وسيضطلع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان بدور جوهري في حماية والنهوض بحقوق الإنسان خلال السنوات القادمة. ومن بين الأنشطة التي ستحظى بالدعم، بالخصوص، تبادل التجارب والممارسات الجيدة مع الهيئات الأوروبية التي لديها اختصاصات ومهام مماثلة.

وذكرت المفوضية الأوربية أن التعاون القائم بين المغرب والاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يندرج في إطار دينامية تعززت على الخصوص من خلال دعم إنجاز مخطط عمل وطني يهم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا تتبع مسلسل المصالحة الوطنية الذي تم تنفيذه بناء على توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

جدلية التاريخ والذاكرة: من خلال كتاب 'جوانب من ذاكرة كريان سنطرال'

صدر مؤخرا للباحث في تاريخ المغرب المعاصر الأستاذ نجيب تقي كتاب تحت عنوان 'جوانب من ذاكرة كريان سنطرال – الحي المحمدي بالدار البيضاء في القرن العشرين'، محاولة في التوثيق، و هو دراسة مونوغرافية تاريخية عن الحي المحمدي، صدرت باتفاق مع جمعية كازاميمور في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، و ذلك بمساهمة من جمعية منتدى **السعادة**، و بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و صندوق الإيداع و التدبير، و الاتحاد الأوربي .

فالعمل حسب الأستاذ المصطفى بوعزيز الذي تكلف بتقديم الكتاب هو نتاج إلتقاء سيرورتين، سيرورة نضج 'المدرسة التاريخية المغربية' و الأستاذ نجيب تقي أحد أعضائها، فقد راكمت هذه المدرسة منذ ما يزيد على نصف قرن خبرة منهجية في مجال التوثيق و التحقيق، و المونوغرافية بشكل خاص، و استوعبت في هذا الباب الرصيد المعرفي و المنهجي للتوجهات العلمية التي نمت و ترعرعت في ظل التضلع المنهجي، و على قاعدة الكم المحترم من الأبحاث التي أنتجت بالجامعة المغربية. فالمدرسة التاريخية المغربية اقتحمت الحقل العالمي للبحث التاريخي، موسعة مجال دراساتها و فضاءات مواضيعها، و زوايا معالجاتها المنهجية. و في إطار هذه السيرورة، تحولت المونوغرافية من المنتوج شبه الوحيد للمؤرخين المغاربة، إلى صنف ضمن أصناف أخرى، إلا أنها استفادت من تلقيح العلوم الاجتماعية و تطورت نحو الأفضل.

أما السيرورة الثانية فهي تتعلق ب'الذاكرة الجماعية' للمغاربة، فقد دخل المغرب منذ عقدين من الزمن في سيرورة توسيع مجال التمثلات، و بالتالي السماح التدريجي لذاكرات مقصية للتواجد إلى جانب الذاكرة الرسمية، و بالتالي فتح ورش إعادة هيكلة الذاكرة الجماعية للمغاربة و لازال الورش في مراحله الأولى. في قلب هذه الظرفية بالضبط، ظرفية الانتقال نحو جديد لم تتضح بعض معالمه، يصدر الأستاذ نجيب تقي مؤلفه هذا، و يوضح: 'أننا لم نرم التنظير من تناول تلك الجوانب، بل سيكتشف القارئ بسرعة و بسهولة، أننا نهدف إلى توفير مادة أولية قابلة للاستثمار و الإغناء... تتمثل في النصوص و الصور و المخطوطات و الجداول...'.

يتكون الكتاب من ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول يهدف إلى التوطين الجغرافي للمكان، عبر تركيب دقيق لتاريخ الحي الصناعي بالدار البيضاء و بروز و تطور التجمعات السكانية العمالية وسطه و بجواره، و في هذا الباب هناك استعراض لكل الوثائق المتوفرة من المرجعية الخاصة بملكية الأراضي، للتصاميم المتعلقة بالتهيئة العامة للمدينة و للحي، و للقوانين المنظمة للسكن و خصوصا للأحياء الصفيحية، مرورا بالأصول الاجتماعية للساكنة، و ما صاحب نزوحها و تكتلها و معاناتها. يمتاز هذا الجزء بغزارة المعطيات، و دقة التوثيق، و الوضوح في العرض المعزز بالتصاميم و البيانات و صور المباني. و المراد من هذا العمل هو إعداد شروط كتابة تاريخية علمية حول التعمير كمنتوج مجتمعي و كسيرورة تاريخية معقدة.

يركز الباحث في الجزء الثاني على العمل الوطني في كريان سنطرال، حيث يتناول الأستاذ تقي هذا الموضوع عبر ثلاث مجزوءات: العمل الوطني من الثلاثينات إلى بداية الخمسينات، ثم حوادث دجنبر 1952، أو 'المقاومة بالحجر'، و أخيرا المقاومة المسلحة بالحي. و يجسد ذ- تقي في هذا الجزء منهج المتضلعين القاضي بالدراسة الدقيقة للأحداث في إطار الزمن القصير معززة بغزارة المعلومات و تحقيق مؤسس على تعداد المراجع و المصادر، فحضرت الوثيقة المؤرشفة، و جرائد المرحلة، و الصورة، و الرواية الشفوية. و إلى جانب هذه المعالجة التي تعتمد في بناء خلاصاتها على السببية في الزمن القصير، يلح الأستاذ تقي على إعادة الاعتبار للفاعلين الحقيقيين و إعطاء الكلمة للأحياء منهم كنوع من التكريم و من تثمين نكران الذات الفردية لصالح مصلحة جماعية، و روح جماعية هي جوهر الشعب كما تصوره أولاد الحي.

يخصص الأستاذ تقي الجزء الثالث لمعتقل 'درب مولاي الشريف' في محاولة للجمع بين تاريخ المكان و وظائفه الأمنية، في إطار الصراعات التي عرفها المغرب المستقل حول بناء الدولة الوطنية، و ذاكرة الذين غيبوا و عذبوا في هذا الفضاء المغلق. لا يختلف هذا الجزء عن سابقيه من ناحية المنهج و تقنيات العرض فالغزارة و الدقة متوفرتان، إلا أن هذا الجزء الأخير يثير نوعا من الاستنكار الضمني لدى الباحث محوره السؤال التالي: لماذا زرع في تراب الحي، و هو القلب النابض للوطنية المغربية إبان مرحلة مقاومة الاستعمار، معتقل اختزن كل أصناف التعذيب و التنكيل و المس بالكرامة الإنسانية؟.

تطلب إنجاز هذا البحث من ذ- تقي البحث في الكثير من الخزانات و مراكز التوثيق و الإعلام و المؤسسات العمومية و الخصوصية، كما دفعه إلى الاتصال بعدد كبير جدا من الأشخاص في مختلف المواقع الاجتماعية و السياسية و الإدارية و الثقافية، و القيام بالعديد من الروايات الشفوية. و بذلك جمع الأستاذ نجيب تقي في عمله القيم بين ثنائيتين: خبرة الباحث المتضلع و المتشبع باحتياطات المؤرخ المحترف، و حماسة ابن الحي الذي له هاجس التخوف من سطو تجار الذاكرة على التراث الجماعي للحي المحمدي، و توظيفه لمآرب أخرى.

إن الكتاب الذي قمنا بتقديمه لعموم القراء و المختصين في تاريخ المغرب المعاصر و الراهن، هو خطوة أساسية في سبيل كتابة تاريخ كريان سنطرال – الحي المحمدي في القرن العشرين، و 'موسوعة منوغرافية تاريخية لذاكرة مكان و نشيد لملحمة ساكنة'، جمعت بين التوثيق التاريخي الكثيف و الذاكرة المنسابة في دفتي هذا الكتاب، و يمكن القول أن هذا العمل القيم حقق وفق شروط البحث الحالية في تاريخ المغرب الراهن، بعض حاجات عموم القراء و المهتمين بتاريخ الحي المحمدي، و أماط اللثام عن كثير من جوانبه الغامضة في ذاكرة هذا الحي البيضاوي المهمش.

' باحث في التاريخ الراهن من المغرب (الدار البيضاء)